

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٧٣٩ لسنة ٢٠١٥

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ٢٠١١ الصادر بحل المجالس الشعبية المحلية ؛

وعلى طلب محافظ الجيزة ؛

وعلى ما عرضه وزير التنمية المحلية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تخصص قطعة أرض أملاك دولة بمساحة ١٠٠٠ م^٢، الكائنة بحوض الأربعمئة الغربية نمرة (٤٢) بأوسيم بمحافظة الجيزة، بالإيجار الاسمى جنيته واحد، لصالح وزارة العدل، لإقامة مبنى لمحكمة الأسرة، ومصلحة الخبراء، ومصلحة الطب الشرعى عليها بمركز ومدينة أوسيم، وحدودها كالتالى :

الحد البحرى : يتجه للغرب بطول ١٠ م بجوار شارع مقترح بمتوسط عرض ٨:٦ م ثم باقى أرض الدولة .

الحد القبلى : يتجه لبحرى بطول ١٥ م بجوار شارع مقترح ١٠ م امتداد ثم مدرسة الشيخ الشعراوى بأوسيم .

الحد الشرقى : يتجه لبحرى بطول ٧٤ م بجوار طريق أوسيم / سقيل بمتوسط عرض ١٥ م .

الحد الغربى : يتجه لقبلى بطول ٧٢ م بجوار أرض زراعية ملكية خاصة بالأهالى .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٢ المحرم سنة ١٤٣٧ هـ

(الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ٢٠١٥ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس / شريف إسماعيل